مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي

«دراسة ميدانية»

د. نورة بنت ناصر القحطاني ●

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي من وجهة نظرهم؛ من خلال التعرف على آرائهم حول المفهوم الأقرب له وأهم الجرائم التي يتعامل معها وطرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني والمعوقات المجتمعية لتحقيق الوقاية من هذه الجرائم ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، واعتمدت على استخدام الدراسة الوصفية بالتطبيق على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المستويات الدراسية المختلفة وبلغت عينة الدراسة (486) طالباً وطالبة، واعتمدت الدراسة على الاستمارة الإلكترونية لتجميع البيانات، وجاءت النتائج بأن أقرب مفهوم للأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة هو «استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع

● قسم الدراسات الاجتماعية كلية الاداب جامعة الملك سعود - الرياض المملكة العربية السعودية

سـوء الاسـتغلال واسـتعادة المعاملات الإلكترونية ونظـم الاتصـالات والمعلومات التـي تحتويها»، في حين جاءت جريمة « الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني» كأكثر جريمة يتعامل معها الأمن السيبراني؛ في حين تعتبر التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرقه هي أهم طرق الوقاية المجتمعية لمشكلات الفضاء السيبراني، كما جاءت النتائج بوجود معوقات اجتماعية له في تحقيق الوقاية للمجتمع السعودي، وأن أهم هذه المعوقات هو التطور الهائل في نظم المعلومات، ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها، وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها (التوعية، وتنمية البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة، وتشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني، ونشر مناهج تعليمية داخل المراحل الدراسية المختلفة تعرف به ودور الفرد فيه، بالإضافة إلى الرقابة الأسرية للأولاد أثناء التعامل مع الإنترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة).

مقدمة:

يعتبر الأمـن الركيزة الأساسية للمجتمع، بحيث لا يمكن تصور نمو أي نشاط بعيداً عن تحققه، سواء أكان ذلك على المستوى(التقني أو القانوني)، وقد تحول الأمن- مع بروز مجتمع المعلومات، والفضاء السيبراني- إلى واحد من قطاع الخدمات التي تشكل قيمة مضافة ودعامة أساسية لأنشطة الحكومات والأفـراد على السواء، كما هي الحـال مع التطبيقات الخاصة بـ(الحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والتجارة الإلكترونية، وغيرها الكثير)، إلا أن الوجوه المتعددة لجرائم الفضاء السيبراني، ومضاعفاتها الخطيرة التي لا تقف عند حدود الإساءة إلى(الأفراد، والمؤسسات)، بل تتعداها إلى تعريض سلامة الدول والحكومات لماذا؟ ؛ تزيد من مهمة القائمين عليه تعقيداً وصعوبة، وتستدعي مقاربة شاملة ومتكاملة لجميع التحديات التي يطرحها الفضاء السيبراني، بحيث تأتي (الـردود، والحلول المقترحة) ناجحة وفعالة. فتحقيق الأمن وبناء الثقة في الفضاء السيبراني من أساسيات تسخير تقنيات المعلومات والاتصالات في مجالات التنمية لخدمة المجتمعات الإنسانية. (جبور،2012: 2).

يعيش المجتمع الإنساني الآن صدمات عصر المعلومات والتطور الهائل الذي حدث في استخدام التكنولوجيا في شتى أمـور الحياة، حيث أصبحت إعصاراً تتكون نواته من مزيج مختلط من البرمجيات والتعاملات الإلكترونية ونظم المعلومات وأجهزة الحاسب والجوال وشبكات الإنترنت، ويتحرك هذا الإعصار في جميع الاتجاهات. (غيطاس،2011: 3).

ويشهد الواقع الاجتماعي في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً في استخدام نظم المعلومات في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، فهو يستخدم في الأعمال البنكية والاقتصادية والصناعية والإجـراءات الحكومية المختلفة، وقد دخلت التكنولوجيا ونظم المعلومات في العلاج وحركة الطيران، وكذلك فالمجتمع السعودي ليس بمنأى عن التأثيرات العالمية، فقد أصبح مستهدفاً من المنظمات الإجرامية الدولية؛ لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مكانة اقتصادية وجغرافية. (البقمي، 2007: 13).

وقد حققت المملكة العربية السعودية إنجازًا عالميًا بحصولها على المركز الثالث عشر والأول عربيًا من بين (175) دولة في المؤشر العالمي للأمن السيبراني GCI؛ الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة لعام 2018 م متقدمة 33 مرتبة عن تقييمها في الإصدار السابق للمؤشر العالمي لعام 2016م، وخصوصاً بعد إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في 2017/10/31م ، حيث أطلقت الهيئة العديد من المبادرات والمشروعات المهمة التي أسهمت في تعزيز هذا النوع من الأمن في المملكة العربية السعودية، مؤكدة أنها تتطلع إلى فضاء سيبراني سعودي آمن وموثوق من خلال مستوى نضج أعلى في الأمن السيبراني في جميع الجهات الوطنية، وبالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة (سبق، 2019).

ومن هذا المنطلق رأت الباحثة أهمية إجراء دراسة عن ظاهرة الأمن السيبراني من منظور اجتماعي في المملكة العربية السعودية، بهدف التعرف على التفاعل المجتمعي مع الأمن السيبراني وخصوصاً الطلبة والطالبات الجامعيين لما لهم من درجة علمية مميزة بين الشباب السعودي وهم على قدر واعٍ بأهمية هذا النوع من الأمن للمجتمع ككل ولمكافحة الجرائم المعلوماتية.

أولاً: مشكلة الدراسة

مع اعتماد المجتمع المتزايد على الأنظمة المعلوماتية في الحياة اليومية، واستخدامه الأجهزة المتصلة بالشبكة العالمية للمعلومات، وتشعب طبيعة هذه الأجهزة من (هواتف خلوية، وأجهزة حوسبة شخصية)، يزداد عدد المتصلين بالفضاء السيبراني، الأمر الذي قد يزيد من احتمالات الاعتداءات والجريمة المرتبطة بالتكنولوجية. فقد أشار تقرير صادر عن ماكينزي إلى توقع زيادة المعلومات الرقمية بمعدل 44 %، خلال الأعوام الممتدة من(2009 إلى 2020). كما تشير العديد من التقارير إلى توالي حوادث اختراق الأنظمة وسرقة البيانات وتسريبها، كاختراق أنظمة معلومات سوني؛ التي نتج عنها تسريب بيانات مليون مستخدم. فالمعلومات التي (تضخ، وتنساب،

وتحفظ) في الفضاء السيبراني وعبره، من أهم الموجودات التي يسعى إليها جميع المعنيين بهذا الفضاء دون استثناء، ف(الشركات، والحكومات، ومستخدمو الإنترنت) يلاحقون المعلومات، كلٌ بحسب أهدافه. (جبور، 2012: 4).

يتوافق هذا الأمر مع ما ذهب إليه الأصفر (2011 :20) إلى أن ثمة خطراً حقيقياً على المجتمع السعودي يتجلى في الأنماط السلوكية المهددة لحالة الأمن الاجتماعي؛ والمتمثلة في تحديات الأمن السيبراني لمواجهة الخلل (الاجتماعي والاقتصادي والأمني) الناتج عن اتساع الثغرة بين الأداء المطلوب منها، وبين التطور التقني المذهل السريع في العالم، والذي يسخره بعض الأشخاص أو الجماعات الإجرامية؛ لتحقيق أهدافها، حيث يوضح التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة لشهر جمادى الآخر لعام 1436هـ أن حجم الجرائم المعلوماتية في المملكة أخذ طفرة كبيرة في الازدياد خلال فترة وجيزة منذ عام 1430هـ من (529) إلى (12500) قضية حتى عام 1436هـ ليصبح مجموع القضايا خلال هذه المدة (18794) قضية (أبو ثنين، 2019: 23).

الأمر الذي يشكّل خطراً على أمن المملكة السعودية، ويستوجب رفع الوعي حوله للحد منه وتلافي أخطاره؛ بين أفراد المجتمع خاصة، كما يستوجب إجراء الدراسات للتعرف على مدى إدراك أفراد المجتمع السعودي للفضاء السيبراني وفهمه ومعرفة أنواع الجرائم التي يمكن أن ترتكب من خلاله والإجراءات الوقائية للحد منها.

تأسيسا على ما سبق وكون الشباب الجامعي السعودي (من الطلاب والطالبات) هو جزء لا يتجزأ من المجتمع ؛ يدرك أهمية الأمن السيبراني في المملكة، كونه يمثل درعاً من دروع الأمن للوطن للحماية من محاولات التهديدات الخارجية لاختراق أنظمته الإلكترونية والمعلوماتية من جهة، ومن جهة ثانية قد يؤدي دوراً في التأثير السلبي على أفراد مجتمعه، من هنا تتجسد المشكلة البحثية للدراسة الحالية من ضرورة التعرف على مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي من خلال دراسة ميدانية تتعرف من خلالها على وجهة نظرهم حول المفهوم الأقرب لهذا النوع من الأمن ، وأهم الجرائم التي يتعامل معها، وطرق الوقاية المجتمعية منها، والتعرف على معوقاته، وأهم المقترحات التي قد تساعد على تفعيل دور هذا الأمن لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني.

ثانياً: أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

أ-أهمية نظرية

و تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1. ندرة البحوث والدراسات في مجال علم الاجتماع، وخاصة كموضوع رئيسي لأحد ميادينه، وهو علم الاجتماع الجنائي التي تناولت مشكلة الأمن السيبراني كونه من المجالات الحديثة، حيث إن معظم الدراسات تناولته من منظور أمني، دون أن تدرسه في إطاره الاجتماعي.
2. ضرورة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ودورها في مساعدة مجال الأمن السيبراني في تحقيق الهدف منه داخل المجتمع السعودي؛ للعمل ما أمكن على تحقيق الوقاية المجتمعية لمخاطره من خلال محاولة إلقاء الضوء عليه بصورة علمية متكاملة.
3. أهمية الفئة المستهدفة وهي طلاب وطالبات الجامعات السعودية الذين يمكن أن يشكلوا على المستوى المنظور الأداة الفعالة لتحقيق الأمن السيبراني.

ب-أهمية عملية

وتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في:

1. الاستفادة -ما أمكن - من مخرجاتها على مساعدة المملكة متمثلة في الهيئة الوطنية للأمن السيبراني؛ في الوصول إلى ما من شأنه الاستفادة الإيجابية من الفضاء السيبراني.
2. تخفيف ما أمكن من سلبياته، وخاصة المرتبطة منها بالجرائم الإلكترونية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المفهوم الأقرب للأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية.
- التعرف على أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني، والتي لها علاقة بالمجتمع من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعات السعودية.
- التعرف على بعض طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعات السعودية.

- التعرف على المعوقات المجتمعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعات السعودية.
- التعرف على أهم المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو ما مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي؟ ويتفرع عن التساؤل السابق عدة تساؤلات فرعية:

1. ماهو المفهوم الأقرب للأمن السيبراني لديهم؟
2. ماهى أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني ولها علاقة بالمجتمع من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟
3. ماهى أهم طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟
4. ماهى المعوقات الاجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟
5. ماهى أهم المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟

خامساً: مفاهيم الدراسة

أ-مفهوم الأمن السيبراني:

عرف التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (2011: 17) الأمن السيبراني بأنه «مجموعة من المهمات مثل (تجميع وسائل، وسياسات، وإجراءات أمنية، ومبادئ توجيهية، ومقاربات لإدارة المخاطر، وتدريبات، وممارسات فضلى، وتقنيات) يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وموجودات المؤسسات والمستخدمين».

عرفته جبور(2012: 5) بأنه «النشاط الذي يؤمن حماية الموارد(البشرية، والمالية) المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن،

بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج، وبحيث لا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة»

ويمكن تعريف الأمن السيبراني إجرائياً بأنه «عمليات الحماية التي تقوم بها السعودية أو الأفراد؛ لحماية العمليات المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات للحد من الخسائر والأضرار والجرائم المرتبطة بهذه التقنيات».

ب-الوعي:

عرفه العريفي (1416هـ) بأنه " إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، وهو أساس كل معرفة. كما يشير الوعي إلى الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بهذا الإدراك إدراك الإنسان لنفسه وللبيئة المحيطة به. ولعل هذا يعنى فهم الإنسان لذاته وللآخرين عند تفاعله معهم سعياً لإشباع حاجاته، وقضاء مصالحه وهو مدرك للعلاقات بينه وبين الآخرين والبيئة من خلال المواقف المختلفة.

وعرف أوليدوف (1982: 31) الوعي الاجتماعي بأنه " إعادة إنتاج البشر للواقع الاجتماعي في شكل أفكار وتصورات ورؤى في مرحلة معينة من التطور التاريخي، فالوعي الاجتماعي هو إذن الإحاطة بالواقع من قبل طبقة محددة أو فئة اجتماعية أو المجتمع بأسره".

ويمكن تعريف الوعي إجرائياً: بأنه «التصور الفكري والصورة الذهنية التي يحملها الشباب- السعودي- متمثلاً في طلاب وطالبات الجامعات في الجوانب المختلفة ذات الصلة بالأمن السيبراني وطرق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني.

ج-مفهوم طلاب وطالبات الجامعات السعودية:

عرف الصغير(2005 :21) الطالب الجامعي بأنه «إنسان يمر في مرحلة نمو معينة، فهو على وشك إنهاء مرحلة المراهقة إن لم يكن قد تجاوزها فعلاً إلى مرحلة نضج أخرى تسمى مرحلة الشباب»، ويتراوح العمر الزمني للطالب الجامعي ما بين 18 سنة إلى 22 سنة بمتوسط يبلغ حوالي العشرين عاما، وفي ضوء هذا المدى من العمر نجده يبدأ مرحلة الشباب، وإن كان بعضهم منهم وخاصة في الصفوف الأولى من الجامعة قد أوشك على الانتهاء من المرحلة المراهقة.

عرفت وهبي (1996: 238) الطلبة الجامعيين بأنهم «هم المتمرسون بالجامعة، فهم جماعة أو شريحة شباب من المثقفين يتمركزون في المؤسسات التعليمية».

ويمكن تعريف طلاب وطالبات الجامعات السعودية إجرائياً: بأنهم «الطلاب والطالبات السعوديون وينتسبون لإحد الجامعات السعودية بتخصصاتها المختلفة».

سادساً: الإطار النظري للدراسة

أ-أدبيات الدراسة

1 - الأبعاد الاجتماعية للأمن السيبراني:

تسمح طبيعة الإنترنت المفتوحة- عبر المدونات والشبكات الاجتماعية بشكل خاص- لكل مواطن بأن يعبر عن تطلعاته السياسية، وطموحاته الاجتماعية، بأشكالها كافة، كذلك تشكل مشاركة جميع شرائح المجتمع ومكوناته وسيلة لإغناء هذا المجتمع وتطويره؛ وذلك بما تتيحه من فرص للاطلاع على الأفكار والمعلومات المختلفة، وبما تكونه أيضاً من حاجة لدى الجميع في الحفاظ على استقرار الفضاء السيبراني والمجتمع الذي يرتكز إليه، والمعلوم أن انفتاح مجتمع ما على مجتمع آخر يؤسس لتبادل خبرات وأفكار، وتكون حاجات جديدة وآفاق تعاون وتكامل، يضاف إلى هذا ما يقدمه الإنترنت من إمكانات وقدرات للمجالات (العلمية، والثقافية، والخدماتية)، حيث تسمح بالوصول إلى مناطق بعيدة، والى فئات محددة ك(كبار السن، والمرضى، وغيرهم) من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولا تقف الأبعاد الاجتماعية عند حدود توفير اطمئنان المواطن إلى حياته اليومية، والإفادة من طاقات تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير نشاطاته المختلفة، بل تتعداها إلى صيانة القيم الجوهرية في المجتمع ك(الانتماء، والمعتقدات) إضافة إلى العادات والتقاليد، لذا يأتي التشديد من قبل المنظمات والهيئات الدولية على نشر ثقافة الأمن في الفضاء السيبراني، وضرورة تعاون المجتمع- بكل مكوناته- لتحقيقه وضمانه.

ومما لا شك فيه أن المخاطر السيبرانية قد يتعرض لها المجتمع ككل، سواءً كان السبب هو (ارتكاز الخدمات الحيوية على ما تقدمه تقنيات الاتصالات والمعلومات من إمكانات، أو عبر ما يضخ من محتوى في الفضاء السيبراني). فالمحتويات غير المشروعة وغير المرغوب بها ذات تأثير سلبي أكيد على أخلاقيات مجتمع معين، وكذلك على ارتفاع نسبة ممارسة الجريمة، وعليه لا بد من بناء مجتمع مسؤول ومدرك لمخاطر الفضاء السيبراني؛ قادر على التعامل بحد أدني مع قواعد السلامة، مع إدراك للعواقب القانونية التي يمكن أن تترتب على التصرفات؛ والتي تعرض سلامة الغير وسلامة رؤوس الأموال وحركتها للخطر (جبور، 2012: 12).

2 - مهام ومجهودات الأمن السيبراني بالسعودية

أكدت دراسات حديثة أن النفقات العالمية المتعلقة بالأمن السيبراني وصلت إلى 360 مليار ريال، وقد واجهت الشركات خسائر مالية مرتفعة نتيجة الاختراقات الأمنية التي أصابتها، وفي

المملكة العربية السعودية ذكرت شركة كاسبير سكاي الأمنية من خلال دراسة أعدتها أن 60 % من المنشآت السعودية تعرضت لهجمات إلكترونية خلال عام 2018م فقط، و40 % ما زالت بحاجة ماسة لتطوير أدواتها الدفاعية ضد مثل هذه الهجمات وأن تكلفة خسائر هذه الهجمات قد تبلغ 30 مليار ريال في 2020 ، أي أن خسائر تلك الهجمات قد تفوق خسائر الأعاصير حيث أشارت التقديرات في عام 2016 إلى أن الهجمات السيبرانية قد كلفت الشركات ما يصل إلى 450 مليار دولار سنوياً على مستوى العالم، وبالمقارنة مع الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير فقد تسبب إعصار كاترينا في خسائر تقدر قيمتها بحوالي 108 مليار دولار، لذا فإن الأمن السيبراني يعد هو الحل الوحيد في تحقيق المطلوب للفرد والمجتمع في ظل الاستخدام الواسع للحاسب الآلي وتطبيقاته والأجهزة والأنظمة بكافة أنواعها (أبا الخيل، 2019)

لذا وفي ضوء تعاظم دور الفضاء الإلكتروني في تحقيق رؤية المملكة 2030، خاصة مع تزايد التهديدات الإلكترونية، أضحى من الأهمية حماية أنظمة المعلومات والاتصالات ضد الهجمات الإلكترونية، وفي الوقت ذاته العمل للحفاظ على سرية وسلامة المعلومات وإتاحة الوصول إلى ممتلكات البنى التحتية والجهات الحيوية الوطنية بطريقة سلسة وآمنة؛ ولذا جاء القرار الملكي بتأسيس الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، محدداً اختصاصاتها التنظيمية والتشغيلية في مجال الأمن السيبراني، من خلال العمل على تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات وما تقدمه من خدمات وما تحويه من بيانات، مراعية في ذلك الأهمية الحيوية المتزايدة للأمن السيبراني في حياة المجتمعات، ومستهدفة التأسيس لصناعة وطنية في مجال الأمن السيبراني لتحقق للمملكة الريادة في هذا المجال، وعليه قامت الهيئة ببناء الشراكات مع الجهات العامة والخاصة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في مجال الأمن السيبراني للإسهام في تحقيق نهضة تقنية تخدم مستقبل الاقتصاد الوطني للمملكة (طاهر، 2019).

3 - نماذج لمؤسسات الأمن السيبراني في المملكة

أدركت المملكة في ظل التحديات التي تواجهها لاستكمال بناء الدولة العصرية وفقا لرؤية 2030 أنه من المهم أن تتكامل الجهود كافة؛ لتحقيق النهضة المستهدفة من خلال حماية نظمها وبنيتها المعلوماتية، ولذا فقد تكاتف الجميع في ضمان تحقيق الأمن السيبراني بدءًا من التعليم؛ حيث اهتمت معظم الجامعات في المملكة بتدريس مواد أمن المعلومات في كليات الحاسب لديها،

بل اتجه بعضها منها إلى تخصيص برامج دراسات عليا في ذلك المجال، مروراً بتأسيس المراكز والمؤسسات المعنية بقضية الأمن السيبراني وذلك كله لمعاونة الهيئة الوطنية في مهامها وفي أهدافها، ومن أهم هذه المراكز (أبوثنين، 2019: 230-231):

- الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
- المركز الوطني للعمليات الأمنية في وزارة الداخلية.
- المركز الوطني لتقنية أمن المعلومات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة، وهو مؤسسة وطنية تأسست تحت مظلة اللجنة الأولمبية السعودية.
- مركز التميز لأمن المعلومات بجامعة الملك سعود.
- وحدة الأمن السيبراني بجامعة الأمير سلطان.

4 - تطور استخدام الإنترنت وازدياد الجرائم المعلوماتية في السعودية:

تشير الإحصاءات والتقارير الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في أكتوبر 2014 أن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة قد وصل إلى 18.3 مليون مستخدم وهذا العدد مرشح للزيادة السنوية، وفي المقابل رصد التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية لشهر جمادي الآخر لعام 1436هـ ارتفاع قضايا الجرائم المعلوماتية؛ إذ بلغ مجموع القضايا في الفترة من 1430هـ وحتى 1436هـ إلى 18794 قضية معلوماتية (التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية، جمادي الآخر 1436هـ).

5 - مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية

أقر مجلس الوزراء السعودي يوم الاثنين الموافق 7 ربيع الأول 1428هـ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم (79) والذي جاء بمواده عقوبات الجرائم المعلوماتية ومنها:

المادة الثالثة: التي نصت على أنه «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين» كل من ارتكب أحد الجرائم الآتية:

1. التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي – دون مسوغ نظامي صحيح – أو التقاطه أو اعتراضه.
2. الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.

3. الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه.
4. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.

5 - التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

والمادة الرابعة: التي نصت على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين» كل من ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

1. الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند، وذلك عن طريق الاحتيال، أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال صفة غير صحيحة.
2. الوصول – دون مسوغ نظامي صحيح-إلى بيانات بنكية، أو ائتمانية، أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية؛ للحصول على بيانات، أو معلومات، أو أموال، أو ما تتيحه من خدمات.

والمادة الخامسة: التي نصت على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

1. الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها.
2. إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدمير البرامج، أو مسحها، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها.
3. إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت.
4. وتهدف هذه المواد والأنظمة لحماية المجتمع من الجرائم المعلوماتية والحد منها والمساعدة في تحقيق الأمن السيبراني، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات والشبكات المعلوماتية، وحماية المصالح والأخلاق والآداب العامة، وحماية الاقتصاد الوطني. (الديربي، 2012: 126)

ب-نظريات الدراسة

1 - نظرية مجتمع المعلومات «مجتمع ما بعد الصناعة»:

مصطلح مجتمع المعلومات «مجتمع ما بعد الصناعة» ظهر خلال الثمانينيات من القرن

العشرين، كمفهوم جديد للدلالة على وضع المجتمع في العصر الجديد، والذي ظهر نتيجة لتأثير التغيرات السريعة والقوية لثورة تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وقد بدأ المفهوم غامضا في ذلك الوقت حيث كان الباحثون يستندون إلى الرؤية المستقبلية لعصر المعلومات، إلا أننا اليوم بدأنا نشاهد الملامح الأساسية لمجتمع المعلومات، وقد صاغ دانييل بيل نظريته حول مجتمع المعلومات سنة 1973 في كتابه «المجتمع بعد الصناعي المقبل» أو «قدوم المجتمع بعد الصناعي»، حيث تناول وجود تأثير للعلاقات التكنولوجية الجديدة في المجتمع والثقافة المجتمعية الحديثة والعلاقات الاجتماعية المختلفة، كما تناول فكرة الوعي المجتمعي في ظل هذه التغييرات وتأثير منجزات الإلكترونيات وآثارها وعواقبها الاجتماعية؛ حيث يقصد بيل إلى الانتقال من المجتمع الذي ينتج البضائع إلى مجتمع الخدمات، واعتبار المعرفة النظرية مصدراً مركزياً للتجديدات في التكنولوجيا وظهور «تكنولوجيا فكرية» جديدة؛ حيث يرى أن المجتمع المعلوماتي يبعد التأثير المباشر للطبيعة من أطر الحياة العملية المعتادة، ويتعلم الناس العيش بعضهم مع بعضهم الآخر، وينشأ وضع جديد متأثر بعوامل تساعد في هذه العلاقات؛ وهي الثورة التكنولوجية الجديدة؛ حيث يرى أن الحاسب رمز وتجسيد مادي للثورة التقنية الحديثة كما قامت به الكهرباء بتغيير للحياة الاجتماعية في النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث أثرت في مجمل الروابط الاجتماعية والصلات الاجتماعية حينها، وشكلت نمطاً خاصاً من المجتمع وهو ما عرف بالمجتمع العمومي(النقري، 2001 : 130-132).

وفسر بيل الأركان الإحداثية التي تفسر الأطر الاجتماعية وتدرس تماسك المجتمع من خلال وضع مفهوم يوضح تنظيم المجتمع، فيصنف المجتمع ما بعد الصناعي (مجتمع المعلومات) إلى ثلاثة كيانات: (اجتماعية، سياسية، ثقافية)، وفي ضوء هذه الكيانات والمحاور يرى بيل أن في مجتمع المعلومات يحدث التالي:

تتغير أدوار الأفراد في المجتمع لبلوغ غايات محددة، ويعتمد على ذلك ظهور أنماط جديدة في السلوك؛ على الأفراد مراعاتها لمواءمة حالة المجتمع الجديد، ومثال ذلك انتشار النواحي التخصصية والعوامل المعرفية والتي تتطلب نشاطا مماثلا من الأفراد.

تنشأ علاقة تنافسية بين البناء الاجتماعي والكيان السياسي؛ وذلك لأن مجتمع المعلومات قائم على تطور البناء الاجتماعي وظهور الجوانب المعرفية والأهمية المعلوماتية، مما يقلل من دور النخبة السياسية الحاكمة.

يعتمد الظهور لأنماط جديدة في حياة أفراد المجتمع على درجة المعرفة النظرية والإدراكية التي ترتبط بجوانب الثقافة المجتمعية، مما قد يؤدى إلى ظهور النزعة الفردية.

وتوقع بيل في نظريته أن تصبح المعرفة هي الأساس للرقابة الاجتماعية، واتجاه الابتكار والإدارة السياسية للعلاقات الاجتماعية الجديدة؛ حيث شدد بيل على أن المعرفة في مجتمع المعلومات وفي هذا الشأن يرى أن حالة المعرفة والوعي الذاتي هما من العوامل الأساسية لفهم ماهية مجتمع المعلومات الذي تحدد سماته في تفوق حاجة الأفراد إلى المعرفة عن حاجتهم إلى علاقاتهم بالمجتمع كما تتسق علاقة ما بين الأفراد نتيجة لوجود منظومة علمية وتعليمية قائمة على روافد المعلوماتية ، ويتم اقتطاع جزء كبير من موارد هذا المجتمع لتوجيهها إلى تلبية الحاجات المعرفية التي تشبع حاجات الأفراد بالإضافة إلى الاستفادة من التقدم المعرفي في تطوير وتحقيق أهداف الأفراد داخل المجتمع(bell، 1973).

1-1 - مدى الاستفادة من النظرية :

وتعد نظرية مجتمع المعلومات» ما بعد الصناعة» من النظريات الحديثة التي تتعامل مع دور المعلومات والتكنولوجيا في حياة الأفراد، لذا تظهر أهميتها في تفسير تفاعل الأفراد مع هذه التكنولوجيا والاهتمام بها في حياتهم الاجتماعية المختلفة، وشملت العلاقات المختلفة ما بين عمليات تعارف وتواصل وعمليات بيع وشراء وعمليات متابعة أمور شخصية وجميعها أصبحت عمليات متصلة بدرجة كبيرة بمجتمع المعلومات الذي نعيش فيه هذا العصر، لذا تمت الاستفادة من هذه النظرية في توضيح مدى تأثر المجتمع بهذا العصر وتحوله إلى تعاملات إلكترونية في أمور عدة منها ما هو اجتماعي مثل (الاتصال والتواصل والتعارف)، ومنها ما هو مادي مثل (عمليات البيع والشراء والتعاملات البنكية والحكومية والإدارية المختلفة)، كما تتم الاستفادة من هذه النظرية في فهم علاقة المجتمع بمنظور الأمن السيبراني في هذا العصر؛ كونه نمطاً جديداً بالأمن مرتبطاً بمجتمع المعلومات الحالي.

2 - النظرية التفاعلية الرمزية :

تعتقد النظرية التفاعلية بأن الحياة الاجتماعية وما يكتنفها من عمليات وظواهر وحوادث ما هي إلا «شبكة معقدة من نسيج التفاعلات والعلاقات بين الأفراد والجماعات التي يتكون منها المجتمع»، فالحياة الاجتماعية يمكن فهمها واستيعاب مظاهرها الحقيقة عن طريق النظر إلى التفاعلات التي تقع بين الأفراد، وأن التفاعلات لا يمكن أن تأخذ مكانها في المجتمع بدون الأدوار

التي يمارسها الأفراد من وجهة نظري أصح من يحتلها الأفراد، حيث إن لهذه التفاعلات دوافعها الذاتية وآثارها على الجماعات والأفراد. (الحسن،2015: 65)

كما تصنف العلاقات الاجتماعية بموجب العالم يكنزبيرك أحد رواد هذه النظرية إلى علاقات اجتماعية عمودية مثل العلاقة بين الطبيب والمريض، أو علاقات اجتماعية أفقية وهي العلاقة بين الطلاب بعضهم مع بعض، أو علاقة تفاعلية رسمية مثل الرئيس والمرؤوس، أو علاقات اجتماعية غير رسمية، كما أوضح أنه يمكن أن تكون هذه العلاقة علاقة لأسباب اقتصادية أو تربوية أو اجتماعية. (Ginsberg،1980: 708)

ويعتبر الفعل الاجتماعي الموجه للحصول على استجابة من آخر أو آخرين أنه يؤدي إلى عملية التفاعل، والتي ترتكز في مجملها على الخاصية الرمزية للفعل في إطار عملية التفاعل والاتصال، والمتفاعلون هنا حسب رأي بلومر لا يتبعون وصفات اجتماعية ثقافية بشكل حتمي، وإنما يقومون بتأويل معنى الفعل والرمز، وبهذا لا ينظر إلى العمليات الاجتماعية والعلاقات وما ينتج عنها من بناءات اجتماعية ثقافية كأشياء ثابته وإنما ينظر إليها كعمليات دينامية متغيرة ومفتوحة (عثمان، 2008: 113).

2-1 - مدى الاستفادة من النظرية:

تمت الاستفادة من نظرية التفاعلية الرمزية كونها من أهم النظريات لدراسة العلاقات والتفاعليات والعوامل المؤثرة فيها، من خلال أنها تهتم بالتفاعل بين طرفين، لذا تمت معرفة التفاعل بين استخدام الشباب لأدوات التكنولوجيا والمعلومات الحديثة من (مواقع تواصل اجتماعي، وعمليات بيع وشراء عبر الإنترنت، وعمليات إلكترونية إدارية وحكومية أخرى) وبين تفاعلهم لأهمية الأمن السيبراني.

ويعد أهمية دور المجتمع في التفاعل مع هذا النمط الأمني الجديد الذي يؤدي فيه المجتمع دوراً رئيسياً كونه حائط الردع الأمني الأول في حماية المجتمع من جرائم المعلومات المختلفة.

ج- الدراسات السابقة

1. **دراسة أبوثنين(2019) بعنوان» الأبعاد الاجتماعية والأمنية للجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي»**، والتي هدفت إلى التعرف على واقع انتشار الجرائم المعلوماتية من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، وكذلك معرفة الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الجرائم المعلوماتية في

المجتمع السعودي، والوسائل المتبعة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المسح الاجتماعي الشامل بصفته أحد أساليب البحوث الوصفية، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن جرائم الممارسات غير الأخلاقية جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين، وأن التأثير في ثقافة المجتمع من أهم الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الجرائم المعلوماتية، كما أظهرت النتائج أن أهم الوسائل المتبعة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية هي الألعاب الإلكترونية وأفلام الكرتون في ترويج الأفكار الهدَّامة والشاذة من وجهة نظر عينة الدراسة، وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام بالتوعية المجتمعية الموجهة إلى جميع الفئات العمرية في المجتمع، وضرورة التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي.

2. **دراسة الفريح (2018) بعنوان "التنمر السيبراني في مدارس التعليم العام من منظور الطلبة المعلمين بجامعة الكويت"**، والتي هدفت إلى تقصى تصورات الطلبة المعلمين في كلية التربية بجامعة الكويت عن حوادث التنمر السيبراني بمدارس التعليم العام، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة على عينة مكونة من 279 طالباً معلماً من الملتحقين ببرنامج التربية العملية وأظهرت النتائج وجود شعور بالقلق لدى الطلبة المعلمين من حوادث التنمر السيبراني في المدارس، وأنهم في حاجة إلى رفع ثقافتهم وثقتهم بأنفسهم، ورفع مستوى إعدادهم الجامعي في كيفية التعامل مع تلك الحوادث، كذلك كشفت الدراسة عن تأكيد الطلبة المعلمين ضرورة التزام المدرسة والمجتمع تجاه تلك الحوادث، كما أظهرت النتائج أن عامل الإعداد الجامعي في مجال التنمر السيبراني كان متغيراً تنبئياً في شعور الطلبة بالقلق والثقة في التعامل مع حوادث التنمر السيبراني.

3. **دراسة غريب والأمير (2017) بعنوان "مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودية"**، والتي هدفت إلى معرفة مدى الوعي لدى فئة الشباب بنظام العقوبات لجرائم المعلومات في السعودية ، حيث أجريت هذه الدراسة على (214) شاباً وشابة من مختلف مناطق المملكة لمعرفة مستوى وعيهم بمفهوم الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، ومدى معرفتهم بنظام العقوبات الصادر بخصوص الإقدام على ممارسة بعض السلوكيات الخاطئة على وسائل التكنولوجيا

الحديثة ، وجاءت النتائج بأن نصف عينة الدراسة لديهم وعي بالممارسات غير الشرعية عند استخدامهم هذه التكنولوجيا، كما أظهرت الدراسة أن معرفة الأنظمة والعقوبات الخاصة بمكافحة الجرائم كان لها دور كبير في الحد من الممارسات الخاطئة في تقنية المعلومات.

4. **دراسة مجمع البحوث والدراسات (2016) بعنوان " الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها"**، والتي هدفت إلى إبراز الواقع الحالي للجريمة الإلكترونية وحجمها وأساليبها وأسبابها وآثارها وتطورها وخسائرها على نطاق العالم عموماً وفي منطقة الخليج العربي خصوصاً، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج؛ أهمها استجابة دول الخليج للجهود الدولية لمواجهة الجريمة الإلكترونية بإصدار تشريعات لمواجهة الجريمة الإلكترونية في الفترة من 2001-2014م، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي فكرة إعداد استراتيجية موحدة لمواجهة الجريمة الإلكترونية؛ تنطلق من رؤيتها وأهدافها ومبادئها الخطط والبرامج التنفيذية لمواجهة تلك الجريمة.

5. **دراسة الردفاني (2014) بعنوان "تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية"**، والتي هدفت إلى التعرف على الأبعاد الأمنية لمواجهة الجرائم السيبرانية، حيث جاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: وجود انفلات أمني في مجال الفضاء السيبراني؛ حيث شكل منظومة تهديدات ومخاطر ومعوقات تجاه تحقيق الأمن، وتعد الجرائم السيبرانية ذات خطر في تفاقم الفساد وتقويض سيادة القانون والعمليات الديمقراطية وتهديد أمن المجتمع والدول، وأن معظم الدول تفتقر إلى وجود تشريعات خاصة بالسيبرانية ناهيك عن الجرائم السيبرانية ذاتها، وإلى آلية متخصصة لمواجهة تحدياتها، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تحقيق الأمن السيبراني، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والآداب والأخلاق العامة، والاقتصاد الوطني أيضاً، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الجرائم السيبرانية باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، لذلك تتطلب جهوداً مشتركة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغرض تبادل الخبرات وتحسين طرق مكافحتها.

6. **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(2013) بعنوان " دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية"**، والتي هدفت إلى التعرف على الجريمة السيبرانية حول العالم ومدى تفاعل الدول لهذا النوع من الجرائم، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن 40 % من الدول حول العالم هي من لديها قوانين تحارب جرائم الفضاء السيبراني ، في حين أن 20 % من الدول الأخرى تقوم بإجراءات لإعداد هذه القوانين والتشريعات، كما أكدت الدراسة أن معظم الجرائم تعتبر جرائم عابرة للحدود بين الدول ، كما جاءت الدراسة بأن أهم جرائم الفضاء السيبراني حول العالم التي تم التبليغ عنها هي قرصنة البريد الإلكتروني، تليها التصيد الاحتيالي ثم سرقة الهوية وتزوير بطاقات الائتمان، كما خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها: وجود اعتماد على وسائل تقليدية للتعاون الدولي الرسمي في مسائل الجريمة السيبرانية، وهو لا يكفي حالياً للاستجابة في الوقت المناسب لمقتضيات الحصول على أدلة إلكترونية سريعة، كما أظهرت الدراسة وجود ضعف في البلدان النامية في سلطات إنفاذ القانون عامة، وعلى جرائم الفضاء السيبراني بشكل خاص، لذا تحتاج إلى دعم ومساعدة كون أن الجريمة الإلكترونية يمكن أن تخترق حدودها وتؤثر في دول أخرى في العالم.

7. **دراسة حمدان، والسيد (2007) بعنوان " بعض الجرائم الناجمة عن استخدام الشباب للإنترنت ودور الأسرة في مواجهتها"**، والتي هدفت إلى التعرف على أكثر الجرائم التي تنتج عن استخدام الشباب للإنترنت، والدور الذي تؤديه الأسرة في حماية أبنائها من هذه الجرائم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على تحليل مضمون التقارير والدراسات التي بحثت في الموضوع ذاته، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أغلب مرتادي المواقع الإباحية من فئة الشباب، وأن ذلك يتم في غفلة من الأسرة وأولياء الأمور، وأن من أبرز الجرائم جرائم القذف وتشويه السمعة، وأوصت الدراسة إلى أهمية توعية أولياء الأمور لأبنائهم ومتابعتهم من أجل الوقاية من الجرائم الناتجة عن الاستخدامات السلبية التي يقوم بها الأبناء على شبكة الإنترنت.
8. **دراسة المنشاوي (2003) بعنوان " جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي"** ، التي هدفت إلى التعرف على أكثر الجرائم انتشاراً في الإنترنت، وحجم انتشارها، والنمط الذي تمارس به، وركزت على الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية والجرائم المالية

والاختراقات والاعتداء على الخصوصية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات ثم الجرائم المالية، بينما توصلت إلى أن الجرائم الجنسية والأفعال غير الأخلاقية من أقل الجرائم شيوعاً.

د- التعليق على الدراسات السابقة:

تشترك الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في دراسة جرائم الإنترنت والأمن السيبراني بشكل عام، و تتفق مع بعضها في نوع الدراسة، فيما تعتبر الدراسة الحالية دراسة في مجال جديد في علم الاجتماع، وهو (علاقة المجتمع بتحقيق الأمن السيبراني من خلال استطلاع آراء شباب الجامعات حول مفهومهم للأمن السيبراني، وأهم جرائم الفضاء السيبراني، وطرق الوقاية من هذه الجرائم، والدور المجتمعي في الحد من هذه الجرائم، وتحقيق التكامل مع وسائل الأمن السيبراني المختلفة داخل المجتمع السعودي)، وهو ما أدى إلى اختلاف عينة الدراسة عن الدراسات السابقة، ولكن تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في المفاهيم النظرية للأمن السيبراني وجرائم الفضاء السيبراني والنظريات المفسرة واستنتاج التوصيات والانطلاق منها بتلك الدراسة الحالية.

سابعاً: الإجراءات المنهجية الميدانية

أ-نوع ومنهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، والتي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، والذي يتناسب مع طبيعة تلك الدراسات.

ب- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات الجامعات السعودية للعام الجامعي 1439/1440هـ بالمستويات الدراسية المختلفة، حيث بلغ عددهم وفقاً لإحصائيات وزارة التعليم ما يقرب من مليون ونصف مليون طالب وطالبة جامعية بالجامعات السعودية (جريدة الاقتصادية، 31 مايو 2018)

ج- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من طلاب وطالبات الجامعات السعودية، وهي تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض الدراسة. حيث تم الاعتماد على اختيارها باستخدام العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة كجزء ممثل لمجتمع الدراسة الأصلي من طلبة الجامعات على مستوى المملكة؛

وقد تم توزيع أداة الدراسة بنظام الاستمارة الإلكترونية وبطريقة عشوائية على الطلبة بالجامعات السعودية من خلال البريد الإلكتروني الجامعي للطلبة، وتم تجميع أكثر من 550 استمارة إلكترونية، وتم استبعاد الاستمارات التي لم تستكمل، وبلغت عينة الدراسة بعد تنقيحها (486) مفردة من الطلاب والطالبات من الجامعة السعودية.

د- أداة الدراسة:

تم اعتماد أداة الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم تصميمها بالاستفادة من الإطار النظري، والدراسات السابقة المشابهة، حيث اعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وتكونت الاستبانة من جزئين أساسيين، الجزء الأول للبيانات الأولية لعينة الدراسة تشمل: النوع، والجامعة، ونوع الكلية، بالإضافة على سؤال حول مدى معرفة الأمن السيبراني من قبل، بالإضافة إلى الجزء الثاني الذي يشمل تساؤلات الدراسة الخمسة.

هـ- صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين، وفي ضوء آرائهم؛ تم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية، كما تم حساب الصدق الداخلي بحساب معامل الارتباط بيرسون للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور، حيث اتضح أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها تقع بين (0.66 – 0.889)، وهي علاقه ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، كما تم حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام (معادلة ألفا كرونباخ) Cronbach`s Alpha (α) حيث بلغ معامل الثبات العام (0.946)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للبحث.

و- أساليب المعالجة الإحصائية للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وتحديد

استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة، وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محاور الاستبانة.

ي-مجالات الدراسة:

1. **المجال البشري:** طلاب وطالبات الجامعات السعودية في التخصصات المختلفة.
2. **المجال المكاني:** المملكة العربية السعودية.
3. **المجال الزماني:** تمت الدراسة في شهري جماد الثاني ورجب من عام 1440ه.

ثامناً: عرض نتائج الدراسة:

جاءت نتائج الدراسة من خلال محورين أساسيين:

أ-المحور الأول: البيانات الأولية لعينة الدراسة:

جدول رقم (1) وصف خصائص أفراد عينة الدراسة (ن = 486)

البيان	الفئة	العدد	النسبة
النوع	أنثى	290	% 59.67
	ذكر	196	% 40.33
الجامعة	جامعة الأمير نايف	22	% 4.53
	جامعة الأميرة نورة	67	% 13.79
	جامعة الإمام محمد بن سعود	42	% 8.64
	جامعة الجوف	15	% 3.09
	جامعة الملك خالد	16	% 3.29
	جامعة الملك سعود	66	% 13.58
	جامعة الملك عبد العزيز	75	% 15.43
	جامعة الملك فيصل	34	% 7.00
	جامعة شقراء	49	% 10.08
نوع الكلية	إنسانية	333	% 68.50
	صحية	24	% 4.90
	علمية أو هندسية	129	% 26.50
هل سمعت عن الأمن السيبراني مسبقا	لا	158	% 32.50
	نعم	328	% 67.50

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة جاءت متناسقة بين نسبة الطلاب والطالبات حيث بلغت نسبة الطالبات 59.67 % من عينة الدراسة، بينما النسبة الباقية من الطلاب والتي بلغت 40.33 %، وبلغ عدد الجامعات التي تنتمي إليها عينة الدراسة تسع جامعات سعودية، حيث

جاءت أكبر نسبة من عينة الدراسة من جامعة الملك عبد العزيز بنسبة 15.43 % من عينة الدراسة، تليها جامعة الأمير نورة بنسبة 13.7 % من عينة الدراسة وهي جامعة للطالبات فقط، ثم جامعة الملك سعود بنسبة 13.58 % من عينة الدراسة، وجاءت بقية الجامعات بنسبة أقل.

جاءت نوعيات الكليات بعينة الدراسة متنوعة، فجاءت النسبة الأكبر من الكليات الإنسانية بنسبة 68.5 %، تليها الكليات العلمية أو الهندسية بنسبة 26.5 % من عينة الدراسة، والنسبة الأقل من الكليات الصحية بنسبة 4.9 % من عينة الدراسة.

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة سمعت عن الأمن السيبراني من قبل، حيث بلغت نسبتهم 67.5 % من عينة الدراسة.

ب-المحور الثاني: الإجابة على تساؤلات الدراسة:

1 - التساؤل الأول: ما مفهوم الأمن السيبراني؟

جدول رقم (2) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مفهوم الأمن السيبراني والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		%	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	هو أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي، والعمليات والآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي والمعلومات والخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به أو تغيير أو اختلاف قد يحدث.	ك	171	200	83	22	10	4.03	0.882	3
		%	35.19%	41.15%	17.08%	4.53%	2.06%			
2	هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها.	ك	220	178	60	28	0	4.21	0.781	1
		%	45.27%	36.63%	12.35%	5.76%	0.00%			
3	هو تأمين البيانات والمعلومات التي تتداول عبر شبكات الاتصالات والكمبيوتر الداخلية أو الخارجية والتي يتم تخزينها في أجهزة رئيسية داخل أو خارج الجهات المختلفة من الاختراقات.	ك	172	211	75	22	6	4.07	0.728	2
		%	35.39%	43.42%	15.43%	4.53%	1.23%			
4	حماية مستخدمي الإنترنت من أي مخاطر قد تواجههم.	ك	171	211	55	31	16	4	0.917	4
		%	35.19%	43.42%	11.32%	6.38%	3.29%			
5	هو حفظ وحماية المعلومات الموجودة على الشبكة العالمية والحرص على تقديم معلومات صحيحة ومن مصادر موثوقة للمستخدمين.	ك	66	124	180	62	54	3.18	0.932	6
		%	13.58%	25.51%	37.04%	12.76%	11.11%			
6	النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانية الحد من الخسائر والأضرار، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن.	ك	151	190	69	28	48	3.76	0.914	5
		%	31.07%	39.09%	14.20%	5.76%	9.88%			
متوسط المحور					3.88				0.670	

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على جميع التعريفات والمفاهيم المذكورة الخاصة بالأمن السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 3.88 أي الموافقة، ولكن جاء أفضل مفهوم حصل على تأييد من قبل عينة الدراسة هو «هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها»، حيث حصل على الترتيب الأول بين هذه المفاهيم المختلفة للأمن السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 4.21 أي الموافقة بشدة، يليها مفهوم « هو تأمين البيانات والمعلومات التي تتداول عبر شبكات الاتصالات والكمبيوتر الداخلية أو الخارجية والتي يتم تخزينها في أجهزة رئيسية داخل أو خارج الجهات المختلفة من الاختراقات» بمتوسط حسابي بلغ 4.07 أي الموافقة ، ثم مفهوم « هو أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي، والعمليات والآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي والمعلومات والخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به أو تغيير أو اختلاف قد يحدث» بمتوسط حسابي بلغ 4.03 أي الموافقة، ثم مفهوم "حماية مستخدمي الإنترنت من أي مخاطر قد تواجههم" بمتوسط حسابي بلغ 4، يليه مفهوم "النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية، المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانية الحد من الخسائر والأضرار، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، بأسرع وقت ممكن" بمتوسط حسابي بلغ 3.76 أي الموافقة؛ بينما جاء أقل مفهوم تأييد من قبل عينة الدراسة هو " هو حفظ و حماية المعلومات الموجودة على الشبكة العالمية والحرص على تقديم معلومات صحيحة و من مصادر موثوقة للمستخدمين» حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ 3.18 أي الحياد القريبة من الموافقة ، ليظهر أن بعض عينة الدراسة جاءت مقتنعة بهذا المفهوم بمجموع نسبة موافقة بلغت 39 % من عينة الدراسة، بينما جاءت نسبة من عينة الدراسة غير واضح لهم المفهوم بهذا المعنى؛ حيث بلغت نسبتهم 24.9 % من عينة الدراسة.

2 - التساؤل الثاني: ما هي أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني والتي لها علاقة بالمجتمع؟

جدول رقم (3) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني ولها علاقة بالمجتمع والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		%	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الابتزاز	ك	180	177	99	22	8	4.02	0.855	3
		%	% 37.04	% 36.42	% 20.37	% 4.53	% 1.65			
2	اختراق الحسابات الشخصية	ك	202	207	53	22	2	4.2	0.863	2
		%	% 41.56	% 42.59	% 10.91	% 4.53	% 0.41			
3	كسر الخصوصية	ك	99	176	116	77	18	3.53	1.039	5
		%	% 20.37	% 36.21	% 23.87	% 15.84	% 3.70			
4	الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني (سرقة أرقام بطاقات ائتمان أو جعل الضحية يرسل حوالات مالية أو شيكات إلى حساب المحتال)	ك	220	200	35	21	10	4.23	0.824	1
		%	% 45.27	% 41.15	% 7.20	% 4.32	% 2.06			
5	انتحال الشخصيات	ك	173	165	88	54	6	3.91	0.929	4
		%	% 35.60	% 33.95	% 18.11	% 11.11	% 1.23			
	متوسط المحور		3.98						0.766	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة وافقت على جميع أنماط الجرائم التي لها علاقة بالمجتمع ويتعامل معها الأمن السيبراني، حيث جاءت نتائج التساؤل بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 3.98 أي الموافقة القريبة من الموافقة بشدة، وبانحراف معياري متوسط بلغ 0.766، وجاءت أهم هذه الجرائم من وجهة نظر عينة الدراسة هي جريمة « الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني (سرقة أرقام بطاقات ائتمان أو جعل الضحية يرسل حوالات مالية أو شيكات إلى حساب المحتال)» بمتوسط حسابي بلغ 4.23 أي الموافقة بشدة وانحراف معياري بلغ 0.824، وهو أقل انحراف معياري بين العبارات؛ ليدل على عدم الاختلاف الكبير بين آراء عينة الدراسة حول هذه الجريمة، وأنها تحتل المرتبة الأولى بين هذه الجرائم من وجهة نظر عينة الدراسة، وجاءت باقي

الجرائم بدرجة موافقة فقط ولكنها موافقة مرتفعة أيضا؛ حيث جاءت في الترتيب الثاني «اختراق الحسابات الشخصية» بمتوسط بلغ 4.2 أي الموافقة بشدة، ثم «الابتزاز» بمتوسط بلغ 4.02 أي الموافقة فقط ، ثم «انتحال الشخصيات» بمتوسط بلغ 3.91 أي الموافقة، وجاءت أقل جريمة من وجهة نظر عينة الدراسة هي « كسر الخصوصية» بمتوسط حسابي بلغ 3.53 أي الموافقة، ولكن بانحراف معياري كبير بلغ 1.039.

3 - التساؤل الثالث: ما هي أهم طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني؟

جدول رقم (4) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أهم طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الشراء عبر الإنترنت من مواقع موثوقة	ك	313	108	46	12	7	4.46	0.872	4
		%	% 64.4	% 22.2	% 9.5	% 2.5	% 1.4			
2	الحديث عبر الإنترنت مع الموثوق فيهم	ك	261	151	45	23	6	4.31	0.913	6
		%	% 53.7	% 31.1	% 9.3	% 4.7	% 1.2			
3	التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرق الأمن السيبراني	ك	374	81	23	8	0	4.69	0.639	1
		%	% 77.0	% 16.7	% 4.7	% 1.6	% 0.0			
4	تجنب وضع البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلا لضرورة	ك	309	123	37	14	3	4.48	0.806	3
		%	% 63.6	% 25.3	% 7.6	% 2.9	% 0.6			
5	استخدام حسابات المصارف والفيزا ووسائل الدفع الأخرى في المواقع الموثوق فيها	ك	309	100	52	18	7	4.41	0.924	5
		%	% 63.6	% 20.6	10.7 %	% 3.7	% 1.4			
6	التوعية داخل الأسرة بالتعامل الحذر مع مواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعية	ك	331	120	21	8	6	4.57	0.762	2
		%	% 68.1	% 24.7	% 4.3	% 1.6	% 1.2			
	متوسط المحور				4.49				0.624	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة وافقت على جميع طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني بمتوسط حسابي عام بلغ 4.49، ولكن بدرجات مختلفة، وجاءت جميع الطرق بنسبة موافقة بشدة من قبل عينة الدراسة؛ حيث جاءت أعلى عبارة تأييداً من قبل عينة الدراسة «التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرق الأمن السيبراني»، ليدل على أهمية التوعية الإعلامية للمجتمع حول هذا النوع من الأمن وطرقه؛ حيث جاءت بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 4.69 أي الموافقة بشدة القريبة من التامة، وجاءت التوعية داخل الأسرة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ 4.57

أي الموافقة بشدة ، وتنوعت باقي طرق الوقاية حيث جاءت في الترتيب الثالث «تجنب وضع البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلا للضرورة» بمتوسط حسابي بلغ 4.48، ثم «الشراء عبر الإنترنت من مواقع موثوقة» بمتوسط حسابي 4.46 أي الموافقة بشدة ، تليها عبارة «استخدام حسابات المصارف والفيزا ووسائل الدفع الأخرى في المواقع الموثوق فيها» بمتوسط حسابي 4.41 أي الموافقة، وجاءت أقل عبارة تأييد من قبل عينة الدراسة هي «الحديث مع أهل الثقة والموثوق فيهم عبر الإنترنت» بمتوسط حسابي بلغ 4.31 أي الموافقة بشدة ، ولكن بانحراف معياري كبير بين عبارات هذا التساؤل بلغ 0.913 ، والموافقة بشدة على جميع عبارات هذا التساؤل يؤكد إدراك عينة الدراسة أهمية اتباع هذه الطرق للحماية والوقاية من جرائم الفضاء السيبراني.

4 - التساؤل الرابع: ماهي المعوقات الاجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني؟

جدول رقم (5) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات الاجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني ، والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	جهل الولدين بمفهوم الأمن السيبراني والمخاطر التي يمكن أن تحدث	ك	66	155	120	99	46	3.2	0.939	5
		%	% 13.58	% 31.89	% 24.69	% 20.37	% 9.47			
2	التطور الهائل في نظم المعلومات ووسائل التكنولوجيا التي تتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها	ك	184	255	23	18	6	4.22	0.703	1
		%	% 37.86	% 52.47	% 4.73	% 3.70	% 1.23			
3	تعامل السن الصغيرة مع التكنولوجيا أكثر من السن الكبيرة داخل الأسرة يجعلهم أكثر عرضة لمشكلات الأمن السيبراني	ك	116	222	82	55	11	3.78	0.846	3
		%	% 23.87	% 45.68	% 16.87	% 11.32	% 2.26			
4	ضعف التوعية من قبل المصارف ووسائل الدفع الإلكتروني عن مشكلات الأمن السيبراني	ك	173	152	98	57	6	3.88	0.92	2
		%	% 35.60	% 31.28	% 20.16	% 11.73	% 1.23			
5	اندفاع الشباب من الجنسين في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت	ك	71	153	66	143	53	3.09	0.976	6
		%	% 14.61	% 31.48	% 13.58	% 29.42	% 10.91			
6	الجهل بمخاطر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)	ك	82	180	72	97	55	3.28	0.911	4
		%	% 16.87	% 37.04	% 14.81	% 19.96	% 11.32			
	متوسط المحور				3.58				0.64	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة أيدت وجود معوقات اجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 3.58 أي الموافقة، وجاءت أهم عبارة من وجهة نظر عينة الدراسة هو « التطور الهائل في نظم المعلومات ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة؛ دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها» بمتوسط حسابي بلغ 4.22 أي الموافقة بشدة؛ حيث بلغت مجموع نسبة الموافقة 90 % تقريباً من إجمالي عينة الدراسة، تليها عبارة «ضعف التوعية من قبل المصارف ووسائل الدفع الإلكتروني عن مشاكل الأمن السيبراني» بمتوسط حسابي بلغ 3.88 أي الموافقة؛ ليدل على وجود ضعف لعميات التوعية من قبل المصارف لعمليات الأمن السيبراني ، وجرائم الفضاء السيبراني، وقد جاءت في الترتيب الثالث عبارة «تعامل السن الصغيرة مع التكنولوجيا أكثر من السن الكبيرة داخل الأسرة يجعلهم أكثر عرضة لمشكلات الأمن السيبراني» بمتوسط بلغ 3.78 أي الموافقة، وهو مدلول لظاهرة اجتماعية خاصة بالتعامل مع التكنولوجيا، حيث إن السن الصغيرة تتعامل أكثر مع التكنولوجيا المختلفة إذا ما قورن بالسن الكبيرة داخل الأسرة، وهو ما قد يعرضهم لجرائم الفضاء السيبراني ومشكلاته المختلفة، وتنوعت المعوقات بدرجات (موافقة) مختلفة فجاءت في الترتيب الرابع عبارة «الجهل بمخاطر الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» بمتوسط حسابي بلغ 3.28 ، بمجموع نسبة موافقة بلغت 54 % تقريباً، لتظهر نسبة من عينة الدراسة ليست على دراية كاملة بمخاطر الفضاء السيبراني، وجاءت في الترتيب الخامس عبارة « جهل الوالدين بمفهوم الأمن السيبراني والمخاطر التي يمكن أن تحدث « بمتوسط بلغ 3.2بمجموع نسبة موافقة بلغت 55 %، وهو ما يدل على وجود مشكلة لدى الآباء في معرفة التكنولوجيا ومفهوم الأمن السيبراني، وهو ما قد يرجع للمستوى التعليمي للآباء، أو لعدم قدرتهم على استخدام التكنولوجيا والإنترنت بشكل كبير مقارنة بالشباب والأطفال، وأخيراً جاءت عبارة «اندفاع الشباب من الجنسين في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت» بمتوسط 3.09، كأقل عبارة تأييد من قبل عينة الدراسة بمجموع نسبة موافقة بلغت 46 %، أي أن عينة الدراسة ترى أن هناك اندفاعاً من قبل بعض الأفراد في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت.

5 -التساؤل الخامس: ماهي المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني؟

جدول رقم (6) إجابات أفراد عينة الدراسة على المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	التوعية الإعلامية بمشكلات الأمن السيبراني	ك	210	181	80	10	5	4.2	0.830	3
		%	% 43.21	% 37.24	% 16.46	% 2.06	% 1.03			
2	تشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني	ك	184	230	72	0	0	4.23	0.803	2
		%	% 37.86	% 47.33	% 14.81	% 0.00	% 0.00			
3	تفعيل دور الرقابة الأسرية على استخدامات الأولاد لبرامج الإنترنت والجوال	ك	60	160	80	120	66	3.06	0.977	5
		%	% 12.35	% 32.92	% 16.46	% 24.69	% 13.58			
4	نشر مناهج تعليمية داخل المدارس لعناصر الأمن السيبراني	ك	160	180	90	55	1	3.9	0.876	4
		%	% 32.92	% 37.04	% 18.52	% 11.32	% 0.21			
5	تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة للحد من عمليات الاختراق	ك	182	250	53	1	0	4.26	0.668	1
		%	% 37.45	% 51.44	% 10.91	% 0.21	% 0.00			
					3.93				0.622	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة أيدت المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني؛ لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 3.93 أي الموافقة القريبة من الموافقة بشدة؛ حيث جاءت جميع المقترحات بالموافقة من قبل عينة الدراسة باستثناء مقترح واحد فقط وهو مقترح «تفعيل دور الرقابة الأسرية على استخدامات الأولاد لبرامج الإنترنت والجوال» الذي جاء بمتوسط 3.06 أي الحياد وبانحراف معياري بلغ 0.997، وهو انحراف معياري كبير، ليظهر اختلاف آراء عينة الدراسة حول هذا المقترح الذي يؤيد الرقابة الأبوية على الأولاد، والذي قد يرفضه بعض الأولاد، وهذا ما ظهر من ارتفاع نسبة الرفض التي بلغت 38 % تقريباً من عينة الدراسة.

وجاءت أربع مقترحات أخرى بالقبول من قبل عينة الدراسة؛ حيث جاءت في الترتيب الأول أهمية تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة للحد من عمليات الاختراق بمتوسط

حسابي بلغ 4.26 أي الموافقة بشدة ، يليه مقترح « تشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني» بمتوسط حسابي بلغ 4.23 أي الموافقة بشدة، ثم مقترح « التوعية الإعلامية بمشكلات الأمن السيبراني» بمتوسط بلغ 4.2 أي الموافقة بشدة أيضاً ، وجاء مقترح واحد بالموافقة فقط وهو مقترح «نشر مناهج تعليمية داخل المدارس لعناصر الأمن السيبراني» الذي جاء بمتوسط 3.9 أي الموافقة، وهذا يظهر رفض بعض أفراد عينة الدراسة لفكرة المناهج وإقحام الأمن السيبراني في المدارس.

تاسعاً: مناقشة نتائج الدراسة

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تنوع بين نسبة الطلاب والطالبات؛ حيث بلغت نسبة الطالبات 59.67 % من عينة الدراسة، بينما النسبة الباقية من الطلاب وهي 40.33 %، وجاء توزيع نسب عينة الدراسة بالجامعات متوافقاً مع أحجام هذه الجامعات؛ حيث جاءت أكبر نسبة من عينة الدراسة من جامعة الملك عبد العزيز بنسبة 15.43 %، وجاءت الجامعات الأخرى بنسب أقل، في حين جاءت النسبة الأكبر من عينة الدراسة من الكليات الإنسانية بنسبة 68.5 % من عينة الدراسة ، كما أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة سمعت عن الأمن السيبراني حيث بلغت نسبتهم 67.5 % من عينة الدراسة، وهذا التنوع في عينة الدراسة بين الطلاب والطالبات وبين الجامعات السعودية المختلفة في مناطق مختلفة في المملكة- بين المسارات الإنسانية والعلمية والصحية- يعطي قوة لاستطلاع آراء عينة الدراسة في موضوع الدراسة كونها تغطي مجتمع الدراسة المستهدف.

أكدت النتائج أن أقرب مفهوم للأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة هو المفهوم الذي منطوقه "هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها" بمتوسط حسابي بلغ 4.21 أي الموافقة بشدة، بينما تمت الموافقة على المفاهيم الأخرى، ولكن بدرجات أقل في الموافقة؛ ليظهر أن هذا المفهوم واضح لمعنى الأمن السيبراني لدى عينة الدراسة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة كون أن هذا المفهوم يغطي جميع الإجراءات المستخدمة للأمن من وسائل تقنية وتنظيمية وإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به ويعني جميع أشكال التعامل وعدم الاكتفاء بالإنترنت فقط بل شمل الاتصالات والمعلومات والمعاملات الإلكترونية، كما

تقترح الباحثة بنشر هذا المفهوم بين وسائل الإعلام المختلفة لعمل توعية مجتمعية مميزة حول مفهوم وأهمية الأمن السيبراني.

2. كما جاءت نتائج الدراسة بتأييد جميع أنماط جرائم الفضاء السيبراني التي لها علاقة بالمجتمع ويتعامل معها الأمن السيبراني، بمتوسط حسابي بلغ 3.98 أي الموافقة، وأن جريمة " الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني (سرقة أرقام بطاقات ائتمان أو جعل الضحية يرسل حوالات مالية أو شيكات إلى حساب المحتال)» أكثر جريمة يتعامل معها الأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.23 أي الموافقة بشدة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بكون أن عمليات الاحتيال الإلكتروني والنصب الإلكتروني تحتاج تدخل جهات أمنية، حيث يتم اللجوء لها من قبل الأفراد لحمايتهم منها؛ لذا أيدت عينة الدراسة هذه الجريمة كونها من أهم أنماط جرائم الفضاء السيبراني التي لها علاقة بالمجتمع ويتعامل معها الأمن السيبراني، كما توضح هذه النتيجة البعد الاقتصادي المميز داخل المجتمع السعودي كونه من المجتمعات المعرضة لعلميات الاحتيال الإلكتروني والنصب؛ لمكانة المملكة الاقتصادية والسياسية، كما يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور مجتمع ما بعد الصناعة؛ حيث إنها ظهور أنماط جرائم إلكترونية جديدة نظراً لطبيعة العصر الحالي، وهو ما أدركه شباب الجامعات كونهم من أكثر فئات المجتمع قرباً من مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وتتوافق هذه النتائج مع بعض ما جاء به تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(2013) حول الجريمة السيبرانية وأهم جرائم الفضاء السيبراني حول العالم، واتفقت مع دراسة المنشاوي(2003) حول أن أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات ثم الجرائم المالية، في حين أن الجرائم الجنسية والأفعال غير الأخلاقية من أقل الجرائم شيوعاً في المجتمع السعودي، اختلفت الدراسة الحالية مع بعض ما جاءت به دراسة حمدان، والسيد(2007) حول أهم أنواع الجرائم؛ حيث جاءت دراسة حمدان، والسيد(2007) بأن جرائم القذف وتشويه السمعة أهم جرائم الفضاء السيبراني الناتجة عن استخدام الشباب للإنترنت.

3. كما أوضحت النتائج أن جميع طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني تم تأييدها من قبل عينة الدراسة؛ لأهميتها وبدرجات موافقة شديدة حيث جاءت " التوعية

الإعلامية للمجتمع حول طرق الأمن السيبراني «أعلى هذه الطرق؛ ليدل على أهمية التوعية الإعلامية للمجتمع حول الأمن السيبراني بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 4.69 أي الموافقة بشدة القريبة من التامة، في حين ما جاءت أقل الطرق تأييداً من عينة الدراسة هو «الحديث مع أهل الثقة والموثوق فيهم عبر الإنترنت» بمتوسط حسابي بلغ 4.31 أي الموافقة بشدة ولكن بدرجة أقل من باقي العبارات ، وتفسر الباحثة هذه الموافقة الشديدة لجميع طرق الوقاية لمدى إدراك عينة الدراسة أهمية اتباع هذه الطرق للحماية والوقاية من جرائم الفضاء السيبراني ، وإحساسهم بأهمية الأمن السيبراني، كما يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور نظرية التفاعلية الرمزية وأن عمليات الوقاية يجب أن تتم من خلال تفاعل المجتمع بعضه مع بعض وفقاً لمستويات المجتمع المختلفة؛ سواءً المستويات الأفقية أم المستويات العمودية أم المستويات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع، وجميعها قد تساعد للوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني، واتفقت هذه النتائج بعض الشيء مع دراسة أبوثنين(2019) حول الاهتمام بالتوعية المجتمعة الموجهة إلى جميع الفئات العمرية في المجتمع، وضرورة التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي، ودراسة مجمع البحوث والدراسات (2016) ، وتوصيات دراسة الردفاني (2014) التي تناولت العمل على تحقيق الأمن السيبراني.

5. وجاءت النتائج بوجود معوقات اجتماعية قد تعوق تحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني للمجتمع السعودي، حيث جاءت درجة الموافقة الكلية على هذه المعوقات بمتوسط حسابي بلغ 3.58 أي الموافقة، حيث جاءت أعلى هذه المعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة «التطور الهائل في نظم المعلومات ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها» بمتوسط حسابي بلغ 4.22 أي الموافقة بشدة، وجاءت أقل معوق من وجهة نظر عينة الدراسة «اندفاع الشباب من الجنسين في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت» بمتوسط 3.09، وتفسر الباحثة هذه النتيجة أن المعوقات التي أيدتها عينة الدراسة تتسم بتفهمهم بالمشكلات المرتبطة بالأمن السيبراني والخاصة بالمجتمع، كما تفسر الباحثة هذه النتائج وفقاً لمنظور النظرية الاجتماعية ما بعد الصناعة كون أن هذا العصر

بمكونات أفراده مجتمعه جعلت هناك تعاملات مختلفة من الأعمار المختلفة مع وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وجعلت بعض الأفراد داخل المجتمع السعودي يتعامل مع هذه الوسائل دون القدرة على معرفة جميع جوانبها من مميزات وعيوب وأضرار قد تنتج عنها، مما قد يعرضهم بعض الأفراد جرائم ومشكلات الفضاء السيبراني، واتفقت هذه النتائج مع دراسة حمدان، والسيد (2007) حول دور الأسرة في الوقاية.

6. وجاءت المقترحات التي عرضها البحث لتفعيل دور الأمن السيبراني؛ لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني بالتأييد من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.93 أي الموافقة القريبة من الموافقة بشدة، حيث جاءت جميع المقترحات بالموافقة من قبل عينة الدراسة باستثناء مقترح واحد فقط وهو مقترح " تفعيل دور الرقابة الأسرية على استخدامات الأولاد لبرامج الإنترنت والجوال" الذي جاء بمتوسط 3.06 أي الحياد، ليظهر اختلاف آراء عينة الدراسة حول هذا المقترح الذي يؤيد الرقابة الأبوية على الأولاد، والذي قد يرفضه بعض الأولاد، وهذا ما ظهر من ارتفاع نسبة الرفض التي بلغت 38 % تقريباً من عينة الدراسة، وتفسر الباحثة هذه النتائج بأهمية تفعيل الدور المجتمعي لتحقيق الأمن السيبراني من خلال التوعية المستمرة بمشكلات الأمن السيبراني، وتدريس مقررات دراسية عن الأمن السيبراني أو إضافة أجزاء من الأمن السيبراني في المناهج الدراسية في المراحل التعلمية المختلفة، وأهمية متابعة الوالدين لما يدور حولهم في الأسرة من مشكلات الأمن السيبراني وخصوصاً أن أدوات المعلومات أصبحت في يد جميع أفراد الأسرة، كما تفسر الباحثة هذه النتائج من منظور نظرية التفاعلية الرمزية كونها المستويات الاجتماعية العمودية داخل الأسرة قد يستفاد منها في الوقاية من مخاطر الفضاء السيبراني، ولكنها قد تجد بعض المعوقات الاجتماعية وهو رفض الأبناء بعض التوجيهات التي يقدمها الآباء، ولكن يمكن الاستفادة من المستويات الاجتماعية الأفقية في نشر ثقافة التوعية المجتمعية للفضاء السيبراني ومخاطره وأهمية الأمن السيبراني، واتفقت هذه المقترحات مع مقترحات وتوصيات دراسة كل من أبوثنين(2019) ، الفريح (2018)، الردفاني (2014) ، و حمدان، والسيد (2007)، كما تؤكد نتائج المقترحات أهمية نظرية التفاعلية الرمزية لدراسة العلاقات والتفاعلات بين الفضاء السيبراني والمجتمع؛ للخروج بتوصيات تفسر التفاعل بين

استخدام الشباب لأدوات التكنولوجيا والمعلومات الحديثة من مواقع التواصل الاجتماعي وعمليات بيع وشراء عبر الإنترنت وعمليات إلكترونية إدارية وحكومية أخرى، وبين تفاعلهم لأهمية الأمن السيبراني. بالإضافة لأهمية دور المجتمع في التفاعل مع هذا النمط الأمني الجديد الذي يؤدي فيه المجتمع دوراً رئيسياً كونه حائط الردع الأمني الأول في حماية المجتمع من جرائم المعلومات المختلفة، وذلك من خلال مقترحات فعلية يمكن تطبيقها على أرض الواقع من خلال فهم تفاعل المجتمع مع هذه الجرائم.

عاشراً: اقتراحات الدراسة

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبالمقترحات التي أيدتها عينة الدراسة خرجت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات:

1. التوعية الإعلامية بمشكلات الأمن السيبراني بكثافة أكثر، وإطلاع المجتمع السعودي على عمليات الاختراقات الاستهداف التي تتم لمجتمع المعلومات السعودي من جهات خارجية، وطرق تجنب أفراد المجتمع كونهم أحد أضلاع مجتمع المعلومات السعودي.
2. تشديد عقوبات على جرائم الفضاء السيبراني، وحث المجتمع الدولي على عمل اتفاقات دولية لتتبع أصحاب جرائم الإنترنت، وتحديد قواعد للتعامل مع هذه العمليات بصورة واضحة وسريعة.
3. تنشيط الجمعيات الأهلية المعلوماتية لنشر ثقافة الأمن المعلوماتي، وخصوصاً لدى الوالدين وحثهم على متابعة استخدام الأولاد لهذه الأجهزة حتى لا يقعوا مصيدة لأحد جرائم المعلومات سواءً الابتزاز أو النصب.
4. تدعيم مناهج التعليم العام منذ الصغر بمشكلات الأمن السيبراني وأهمية كلمات السر، وكيفية عمل كلمات سر بطريقة احترافية، وأهمية التعامل مع المواقع الموثوق فيها، وكيفية معرفة هذه المواقع وبعض المعلومات الأساسية الخاصة بالتعامل مع الفضاء السيبراني؛ لتكون الجرعات التعليمية وفقاً للمرحلة التعليمة.
5. متابعة التطور في البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة من خلال أجهزة الدولة؛ للحد من عمليات الاختراق وتأمين البيانات داخل المملكة والجهات الحكومية.
6. زيادة دور علم الاجتماع في المشكلات الخاصة بالأمن السيبراني؛ للوقوف بعض أسباب هذه المشكلات مثل (النصب والاحتيال أو الابتزاز أو بعض المشكلات غير الأخلاقية

الأخرى) وأسباب وقوع المواطنين داخل المجتمع السعودي في هذه المشكلات لمحاولة وضع حلول اجتماعية وتوعوية؛ حتى يكون المجتمع السعودي أحد أذرع الحماية بالمعرفة الصحيحة للتعامل مع مجتمع المعلومات العالمي.

المراجع

1. إبراهيم عيسى عثمان، (2008) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. الاتحاد الدولي للاتصالات(2011) تقرير الاتجاهات في مجال الاتصالات تمكين عالم الغد الرقمي 2010-SUM-PDF-E.pdf-https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/pref/D-PREF-TTR.12
3. إحسان محمد الحسن، (2015) النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر.
4. أحمد طاهر، (2019) «الهيئة الوطنية للأمن السيبراني» ... قراءة في وثيقتها الجديدة، مجلة المجلة، نشرت في 12 يناير 2019م.
5. أحمد عبد العزيز الأصفر، (2011) عوامل ارتفاع معدلات الجريمة المستحدثة وسبل مواجهتها، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية (تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي) المنعقدة في الفترة من 17–19 يناير 2011م، بقسم البرامج التدريبية، كلية التدريب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. جريدة الاقتصادية (2018) وزير التعليم يعتمد خطة قبول 337 ألف من خريجي الثانوية في الجامعات والكليات والمعاهد، نشرت في 31 مايو 2018.
7. جريدة سبق (2019) السعودية تحقق المركز 13 عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة للأمن السيبراني، نشرت في 2019/3/27م.
8. جمال توفيق أحمد، (2010) الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، القاهرة: وزارة الداخلية المصرية، أكاديمية الشرطة.
9. جمال محمد غيطاس، (2011) الأمن المعلوماتي وجرائم الفضاء السيبراني: أدوات جديدة للصراع، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية.
10. سعود عبيد أبو ثنين، (2019) الأبعاد الاجتماعية والأمنية للجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، (78)

11. سعيد ناصر حمدان، وسيد جاب الله السيد، (2007) بعض الجرائم الناجمة عن استخدام الشباب للإنترنت ودور الأسرة في مواجهتها في: ندوة المجتمع والأمن في دورتها الخامسة: جرائم الفضاء السيبراني: الملامح والأبعاد، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، 5-7 ربيع الثاني 1428هـ الموافق 22-24 إبريل 2007م

12. عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل، (2012) جرائم الفضاء السيبراني، دراسة قانونية قضائية مقارنة، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

13. عبد العزيز على الغريب، (2009) نظريات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية، الرياض: دار الزهراء.

14. عثمان حمد أبا الخيل، (2019) المملكة والأمن السيبراني، جريدة مال الاقتصادية، تم الاسترجاع من الرابط https://www.maaal.com/archives/20190406/121236

15. ماجدة غريب، وحسن الأمير، (2017) مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الخامس، العدد التاسع، 17-32.

16. مجمع البحوث والدراسات، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بسلطنة عمان (2016) الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، البحث الفائز بجامعة الأمير نايف بن عبد العزيز للبحوث الأمنية لعام 2015م، الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

17. محمد بن عبد الله بن علي المنشاوي، (2003) جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. محمد سعود العريفى، (1416) العلاقة بين الوعي الاجتماعي والحد من انتشار العقاقير المخدرة، رسالة ماجستير، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة الملك سعود.

19. محمد قاسم أسعد الردفاني، (2014) تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية، الشطة في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج31 ، ع(61).

20. معن النقري، (2001) المعلوماتية والمجتمع – مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات، المركز الثقافي العربي.

21. منى الأشقر جبور، (2012) السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

22. ميشيل كيلو أوليدوف، ترجمة (1982) الوعي الاجتماعي، بيروت: دار ابن خلدون.

23. ناصر محمد البقمي، (2007) فاعلية التشريعات العقابية في مكافحة الجرائم المعلوماتية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

24. Bell, D. (1973): The Coming of Post-Industrial Society: a venture in social forecasting. New York: Basic Books Pub. Co.

25. Ginsberg, Morris(1980) Sociology, London: Oxford University press..

The Availability of Cybersecurity Awareness among Saudi Arabian University Students from a Social Perspective «A Field Study»

DR. NOURA NASSER ALQAHTANI •

Abstract

The aim of this study is to identify how much the university students in Saudi Arabia are aware of cybersecurity from a social perspective and from their point of view by identifying their views on its closest definition, the most important crimes it deals with, the methods of society's prevention of cybercrimes and the societal obstacles to achieving the prevention of such crimes.

This study used the social survey sampling method, and relied on the use of the descriptive study by applying it to a random sample of students at different levels at the Saudi universities.

The study sample was 486 students. The study was based on the e-form for data collection.

The findings showed that the closest definition to cybersecurity from the point of view of the study sample is "the use of a range of technical, organizational and administrative means to prevent the unauthorized use, prevent misuse, and restore electronic transactions, communications and information systems it contains". Whereas the crime of "electronic fraud" came as the most prominent crime dealt with by cybersecurity.

The society's most important methods of prevention is media awareness of the problems of cyberspace. The findings showed also the existence of social obstacles of its prevention in the Saudi society as the most important of such obstacles is the tremendous development in information systems and technology media, with which family members deal without the full knowledge of their problems and how to avoid them.

The study included a number of recommendations, the most important of which are awareness, the development of cybersecurity infrastructure in Saudi Arabia, the tightening of penalties for cybercrimes, the dissemination of educational curricula within the different educational stages to explain it and the role of the individual within, in addition to the family supervision of children when it comes to deal with the Internet and the means of modern technology.

• Department of Social studies - college of arts - King Saud University - Riyadh, Saudi Arabia